الأمم المتحدة

A/C.5/54/SR.6

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr.: General

10 February 2000
Arabic
Original: Spanish

اللجنة الخامسة
محضر موجز للجلسة السادسة
المعقودة في المقر، نيويورك
يوم الثلاثاء، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسة: السيدة وينسلي . . . . . (استراليا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٢٢ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع)

البند ١٢٩ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا (تابع)

البند ١٣٠ من جدول الأعمال: تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى:** Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠.

البند ١٢٢ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

١ - **السيد فوزي شبكشي** (المملكة العربية السعودية): أعرب عن تأييد وفده لإعلان مجموعة الـ ٧٧ والصين وعن قلقه الشديد للحالة المالية الصعبة التي تمر بها المنظمة منذ بضع سنوات. وقال إن من الأسباب الرئيسية لهذه الحالة الاقتصادية الصعبة أن بعض الدول الأعضاء لم يسدد اشتراكه في المنظمة وحصته في تكاليف عمليات حفظ السلام. وأعلن المتكلم أنه لا يوافق على فكرة تغيير جدول الأنصبة المقررة وأعرب عن اقتناعه بأن الحل يتمثل في أن تسدد البلدان متأخراتها. وقال إنه يوجه لذلك إلى جميع الدول الأعضاء نداء بشأن ضرورة أن تسدد في المواعيد ودون شروط الأنصبة التي حددتها الجمعية العامة لأن هذه الطريقة هي أضمن طريقة لإنهاء الأزمة المالية مما يكفل أن تستمر المنظمة في الاضطلاع بأنشطتها في المجالين السياسي والاقتصادي وفي مكافحة الفقر وحفظ السلم والأمن الدوليين.

٢ - **السيد شارما** (الهند): قال إنه يؤيد البيان الذي أدلت به غيانا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن الحالة المالية للأمم المتحدة التي تبعث على التشاؤم. فمنذ ما يزيد على عشر سنوات، والأمم المتحدة تمر بأزمة مالية لا تنفك تتفاقم في الوقت الذي تعهد فيه الدول الأعضاء إليها بولايات لا يستقيم بدونها أمر السلم والتنمية في العالم. فهذه الأزمة تمنع المنظمة من أن تخصص الموارد اللازمة للبرامج الإنمائية ومن أن تمول أنشطة حفظ السلام تمويلا كافيا. وقد أكدت الهند دوما أن المنظمة لن تستطيع أن تضع لنفسها خطة مالية مناسبة إن لم تلتزم الدول الأعضاء بتسديد اشتراكاتها بالكامل وفي الموعد وإن لم تتفق في أقرب وقت على أجل لتسديد متأخراتها ولئن كانت القدرة على الدفع لا تزال محدودة بسبب تخلف التنمية الاقتصادية والتغييرات والتحولات السياسية والمشاكل المالية الناشئة عن مرحلة الانتقال فإن هذه المشاكل، على صحتها، ليست السبب في الأزمة التي تواجهها المنظمة.

٣ - فعدم تسديد المبالغ المستحقة على الأمم المتحدة للهند ودول أعضاء أخرى، نظير مساهمتها بقوات ومعدات، يضر بخاصة الدول النامية التي تساهم بقوات كبيرة في مختلف عمليات حفظ السلام. ذلك أن من المستبعد أن تسدد هذه الديون إن لم تسدد المتأخرات المستحقة على المنظمة بما فيها تلك المستحقة على المساهم الرئيسي. وترحب الهند في هذا الصدد مع الارتياح بالبيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في وقت سابق.

٤ - ومضى يقول إن المداولات التي أجراها الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بالنظر في الحالة المالية للأمم المتحدة بشأن إصلاح نظام تمويل أنشطة المنظمة برمته، لم تسفر عن أي نتائج. ويتعين الآن أكثر من أي وقت حل الأزمة باللجوء إلى تدابير تُتخذ بتوافق الآراء. ومما يثير القلق أن يرد في تقرير الأمين العام عن تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة الصادر في حزيران/يونيه أن ديون الأمم المتحدة المستحقة للدول الأعضاء لم تكن في محلها وأن الحاجة لا تزال قائمة للاقتراض من حساب الموارد المخصصة لحفظ السلام لسد العجز في الميزانية العادية. وتثير هذه الممارسة غير المأمونة من الناحية المالية نقطتي

استفهام بشأن ما عساه يحدث إذا نفذت الأموال المخصصة لحفظ السلام أو إذا أنشئت بعثات جديدة وارتفعت تبعا لذلك ميزانيات حفظ السلام.

٥ - وغني عن القول إنه إذا كان الجميع يدركون أن الأمم المتحدة مدعوة لأن تضطلع بوظيفة أساسية في عالمنا الحاضر فإنه يتعين أن تتلقى الإمكانات اللازمة للاضطلاع بها. ذلك أن أسباب الأزمة الخطيرة واضحة ولا فائدة من البحث عن أسباب أخرى، بل لا بد من أن توجه الجهود فورا نحو مساعدة المنظمة للخروج من هذه الأزمة.

٦ - وقد أثبتت الهند مرارا وتكرارا حرصها على التعاون لإصلاح الأمم المتحدة ولا سيما من الناحية المالية. وكل إجراء يتخذ بتوافق الآراء إلا ويتطلب أن تلتزم جميع الدول الأعضاء بتسديد اشتراكاتها بالكامل وفي الموعد وأن تعلن فورا عن جدول لتسديد متأخراتها.

٧ - واستطرد يقول إنه ينبغي التذكير بأن ثمة أزمة أخرى لا تقل خطورة وهي الأزمة التي يمر بها تمويل الأنشطة التنفيذية وأنشطة المساعدة الإنسانية لحل المشاكل الحرجة التي لا تثير انتباه وسائط الإعلام. فبالرغم من الوعود بتوفير موارد جديدة وإضافية، لم تنفك الموارد المخصصة للتنمية تتضاءل. ولم تتوصل الدول الأعضاء إلى اتفاق بشأن نظام تمويل تلك الأنشطة بصورة تساعد على زيادة الموارد المخصصة لها وتجعل هذه الموارد منظورة ومنتظمة ومضمونة.

٨ - وقد أدخلت الأمم المتحدة إصلاحات على جميع مجالات عملها انطلاقا من أنها ستجتذب قدرا أكبر من الموارد إذا زادت في كفاءة الأنشطة التي تقوم بها. وقد أوفت الأمانة العامة بدورها ولكن الدول الأعضاء لم تكن قد أوفت كلها بالتزاماتها. ولما كانت التبرعات قد نقصت، فإنه يظل يتعين على الأقل تسديد الاشتراكات.

٩ - وختم قائلا إن الهند التي سددت دوما اشتراكاتها بالكامل وفي المواعيد والتي لها لدى الأمم المتحدة ملايين الدولارات المستحقة، تؤمن بأن الأنسب ألا ينظر في المسائل المتعلقة بجدول قسمة أنصبة النفقات وحصص الاشتراكات إلا بعد تجاوز الأزمة المالية الحالية. وينبغي إقناع المجتمع الدولي بأن الأزمة لم تنشأ لانعدام الإرادة السياسية للوفاء بالالتزامات التي قطعتها جميع الأعضاء على نفسها بكل حرية عملا بميثاق الأمم المتحدة.

١٠ - **السيد كومالو** (جنوب أفريقيا) تحدث نيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز فأعرب عن تأييد جنوب افريقيا للبيان الذي أصدرته مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقال إنه في مؤتمر رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز الثاني عشر الذي عقد في دربان يومي ٢ و ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، أعربت الحركة عن قلقها لزيادة تدهور الحالة المالية للأمم المتحدة وأكدت من جديد أن الأسباب الرئيسية لهذه الأزمة لا تزال تتمثل في أن الدول لا تسدد اشتراكاتها في الميزانية العادية وعمليات حفظ السلام، بالكامل وفي الموعد وبدون شرط.

١١ - وتحث حركة دول عدم الانحياز جميع البلدان المتأخرة عن تسديد ديونها أن تفعل ذلك فورا وبدون شرط. ولا خلاف على أن هناك متأخرات على الولايات المتحدة إذ أقر ممثلها بذلك في البيان الذي أدلى به مؤخرا. ولكن من الخطأ تفسير جميع المشاكل المالية التي تعيشها الأمم المتحدة بعدم تسديد الولايات المتحدة لمتأخراتها. ففي المبلغ المستحق على المنظمة وقدره أكثر من ٠٠٠ ٢ مليون دولار، تمثل متأخرات الولايات المتحدة أكثر من النصف في حين أن البقية ديون مستحقة على دول أعضاء كثيرة أخرى. وتشدد حركة بلدان عدم الانحياز على المبدأ القاضي بوجوب أن تقوم جميع الدول الأعضاء فورا وبدون شرط بتسديد جميع اشتراكاتها المتأخرة.

١٢ - ومما يثير قلق الحركة، استمرار الاقتراض من ميزانية عمليات حفظ السلام لتمويل الميزانية العادية والتأخيرات المستمرة في تسديد المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقواتها ومعداتها ولا سيما البلدان غير المنحازة والبلدان النامية الأخرى. وتحث الحركة جميع الدول على الوفاء بالالتزامات الواقعة عليها بموجب ميثاق المنظمة ليتسنى وضع حد لهذه الممارسة الاستثنائية.

١٣ - وتؤكد حركة البلدان غير المنحازة أن نفقات عمليات حفظ السلام تدخل في صميم نفقات الأمم المتحدة وينبغي أن تتحملها الدول الأعضاء وفقا للترتيبات المنصوص عليها في الميثاق فضلا عن جدول الاشتراكات الخاصة المعمول به الذي أقرته الجمعية العامة في قراريها ١٨٤٧ (د إ-٤) المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٦٣ و ٣١٠١ (د-٢٨) المؤرخ ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣ الذي يراعى فيهما أن للأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن مسؤوليات خاصة في هذا المجال وتراعى فيهما كذلك اعتبارات اقتصادية أخرى.

١٤ - وقال إن الأفكار التي أعرب عنها الأمين العام في مذكرته عن أعمال المنظمة لا يمكن تطبيقها بفعالية لأن بعض البلدان الأعضاء لا تسدد اشتراكاتها. وكما ذكر الرئيس مبيكي رئيس منظمة البلدان غير المنحازة، في المناقشة العامة فإن الحل يتوقف على قدرة المسؤولين السياسيين على استيعاب القيم المعنوية والفكرية التي تملي عليهم ضرورة القيام بما ينبغي ويجب القيام به والتعبير عن اقتناعاتهم بلغة الأفعال.

١٥ - **السيدة انسيرا** (كوستاريكا): قالت إن كوستاريكا تؤيد عموما البيان الذي أدلت به غيانا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. ولا جدال في أن تسديد جميع الاشتراكات في المواعيد وبدون شرط، هو الحل الحقيقي الوحيد للأزمة المالية الخطيرة جدا التي تعاني منها المنظمة وهذا التزام يقع على جميع الدول الأعضاء ولا سيما الدولة المساهمة بالقسط الأكبر ولا يمكنها قانونيا أن تحلل منه. وتبذل كوستاريكا من ناحيتها جهودا كبيرة للوفاء بالتزاماتها في حدود إمكانياتها.

١٦ - ومضت تقول إن من الممكن ومن المناسب البحث عن أشكال أخرى لحل الأزمة المالية حتى وإن لم تكن سوى مسكنات مؤقتة لمعالجة الصعوبات التي تعيشها المنظمة. وتعترض كوستاريكا بشدة على تخفيض الاشتراكات التي يجب أن تعكس قدرة الدول الأعضاء على الدفع، ذلك أن جدول الأنصبة ليس هو السبب في الأزمة وليس العامل المتسبب في تفاقمها لأن السبب الحقيقي فيها هو عدم تسديد الدول الأعضاء لاشتراكاتها.

١٧ - وأضافت قائلة إن من غير المناسب أيضا تعديل الجدول الخاص وإنما ينبغي تثبيته والأخذ به نهائيا بحيث ينتفي عنه طابعه الخاص. وختمت بالقول إن وفد كوستاريكا يعرب عن استيائه لتحويل البند ١٢٢ إلى قضية سياسية ويرى أن هذا البند ينبغي أن ينظر اليه من الزاوية التقنية والمالية الصرفة.

١٨ - **السيد تاكاهارا** (اليابان): أعرب عن ارتياح وفده للزيادة المطردة في عدد الدول الأعضاء التي تسدد في نهاية أيلول/سبتمبر بالكامل اشتراكاتها المقررة في الميزانية العادية بالرغم من أن بعضها يعاني صعوبات في ميزانيته الداخلية. بيد أن هذا لم يحل دون وصول الدين المستحق للمنظمة إلى ٥٠٠ ٢ دولار من دولارات الولايات المتحدة وهو مبلغ غير مقبول ولا تزال هذه الحالة المالية الهشة مستمرة مما يؤخر تسديد المبالغ المستحقة للبلدان التي تساهم بقوات و معظمها بلدان نامية. وتقع مسؤولية تحسين الحالة بوجه خاص، على بلد يساهم في الميزانية بنصيب كبير ويعزى ثلثا عبء دين المنظمة إلى مجموع ما لم يسدده هذا البلد نظير اشتراكاته. ويتفهم الوفد الياباني تماما الأسباب التي حملت الأمين العام على أن يطلب توخي المرونة المالية لتتسنى إدارة أعمال المنظمة. بيد أنها تشير في نفس الوقت إلى أن حكومات الدول الأعضاء مطالبة بأن تفسر لدافعي الضرائب داخل بلدانها دواعي تسديدها أو عدم تسديدها لديونها المستحقة عليها للأمم المتحدة.

١٩ - ومضى يقول إن الوفد الياباني يحيط علما بالاقتراحات التي قدمها الأمين العام لمعالجة الأزمة المالية الداعية مثلا إلى الاحتفاظ بالفائض في الميزانية والزيادة في مستوى الصندوق الاحتياطي. وأعرب عن اقتناع اليابان الكامل بأن الطريقة الوحيدة للتغلب على الصعوبات المالية تتمثل في قيام جميع الدول الأعضاء في أقرب وقت بتسديد اشتراكاتها كاملة ودون شرط.

٢٠ - واستطرد يقول إن اليابان، أوفت بالرغم من حالتها الاقتصادية والمالية الصعبة، بالتزامها المتمثل في تسديد اشتراكاتها وهي مستعدة للاستمرار في وفائها بهذا الالتزام. ذلك أن تمويل أنشطة الأمم المتحدة مسؤولية مشتركة بين الدول الأعضاء. ومما يثير القلق في هذا الصدد أن ثمة اتجاها ظهر مؤخرا ويتمثل في الاستعانة بالتبرعات لتمويل البرامج المنشأة بموجب ولايات صدرت بتكليف من الجمعية العامة أو مجلس الأمن للأمم المتحدة.

٢١ - **السيد بارك هاي يون** (جمهورية كوريا): قال إن جمهورية كوريا أعربت في السنوات الأخيرة مرارا عن قلقها العميق إزاء الحالة المالية الحرجة للأمم المتحدة التي لا تزال ، للأسف، خطيرة. وإن أخشى ما تخشاه جمهورية كوريا أن الجوانب الجوهرية من المشكلة المالية المزمنة للمنظمة لا تزال قائمة على ما يبدو. ذلك أن التأخر في تسديد الاشتراكات أو عدم تسديدها، ينال من الاستقرار المالي للمنظمة ويصل بالديون المستحقة للميزانية العادية ولميزانيتي حفظ السلام والمحكمتين إلى ما مجموعه ٥٠٠ ٢ مليون دولار تصل نسبة الديون المستحقة منها للبلد المساهم بأكبر حصة إلى ٦٠ في المائة. كما أن العجز الكبير في ميزانية المنظمة لا يزال قائما بالنسبة للسنة الجارية.

٢٢ - ومضى يقول إنه لمن دواعي الأسف أيضا أن يتواصل الاقتراض من ميزانية حفظ السلام لتمويل أنشطة يفترض تمويلها من الميزانية العادية. فبالاضافة إلى ما تنطوي عليه هذه العملية من محاذير من الناحية المالية،

فإنها تضر بوجه خاص بالبلدان المساهمة بقوات ومعدات والتي تشكو من التأخر في تسديد المبالغ المستحقة لها. ثم أن هذه الممارسة لا تجدي نفعا في إدارة القوات على المدى البعيد نظرا لأن أنشطة حفظ السلام لا يمكن معرفتها سلفا. وإذا ما استمرت هذه الحالة، فستؤدي في خاتمة المطاف إلى فقدان الثقة في أهمية المنظمة وفعاليتها في وقت أصبح يعهد إليها فيه بمسؤوليات أكبر في تسوية المشاكل الناشئة عن بيئة دولية سريعة التغير.

٢٣ - ومضى يقول إن الصعوبات المالية قد أضرت فعلا بتنفيذ عدد من البرامج والأنشطة المقررة بموجب ولاية ووضعت عقبات خطيرة تعرقل تنفيذ المبادرات الإصلاحية التي اتخذها الأمين العام لزيادة الكفاءة في أداء المنظمة. كما أن هذه الصعوبات تحرم الأمم المتحدة من المرونة اللازمة للتبكير في تمويل بعثات جديدة لحفظ السلام مثل بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وتمويلها بصورة فعالة.

٢٤ - ومضى يقول إن جمهورية كوريا تأسف لأن المداولات المطولة التي أجريت بشأن الحالة المالية للأمم المتحدة في اجتماعات الفريق العامل الرفيع المستوى والمفتوح باب العضوية وفي منتديات أخرى، لم تسفر عن أي نتائج ملموسة. ولما كان السبب الرئيسي للأزمة الحالية يكمن في أن الاشتراكات لا تسدد أو تسدد بعد فوات مواعيدها، فلن يتسنى إيجاد حل دائم للأزمة ما لم تسدد الدول الأعضاء متأخراتها. ويتطلب تعزيز الوضع المالي للمنظمة، أن تقيم الدول الأعضاء الدليل على أن لديها الإرادة السياسية لأن تفي بالكامل وفي المواعيد ودون شرط بالالتزامات المالية الواقعة عليها تجاه المنظمة بموجب الميثاق. وتأمل جمهورية كوريا في هذا الصدد أن تتطور نحو الأفضل على نحو ما توقعته لها الدولة المساهمة بالقسط الأكبر.

٢٥ - وقال إن جمهورية كوريا لا تزال تعمل جاهدة على تحسين الحالة المالية للمنظمة، وإنها أوفت دائما بالتزاماتها المالية بالكامل وفي المواعيد ودون شرط، ذلك أن الحالة المالية القائمة الآن تتطلب أن تتخذ الدول الأعضاء تدابير عاجلة تتضافر فيها الجهود. وجمهورية كوريا مستعدة للنظر في المقترحات البناءة لتيسير عملية تسديد المتأخرات وستظل تشارك في الجهود الجماعية الرامية إلى تسوية المشاكل المالية المزمنة التي تعيشها الأمم المتحدة.

٢٦ - **السيد روزنتال** (غواتيمالا): قال إن وفده يؤيد أقوال السفير إنسالي الذي تكلم نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ وأنه يتعهد بأن يشارك على نحو نشط في أعمال اللجنة المتعلقة بالبنود البالغة الأهمية بالنسبة للمنظمة. وأشار إلى أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تنيط بالمنظمة بعض الالتزامات والمسؤوليات وأنها تتعهد في نفس الوقت بأن تلتزم بالعمل من أجل استمرار المنظمة وبالمشاركة على نحو نشط في أعمالها. وعادة ما تتكون علاقة يرتبط فيها بصورة وثيقة وفاء أو عدم وفاء حكومة بالتزاماتها تجاه المنظمة، برضاء أو عدم رضاء الحكومة على أداء المنظمة مما يؤدي إلى نشوء دورة تكون إما إيجابية أو سلبية. بيد ان الأمم المتحدة تظل مع ذلك إزاء حالة غير طبيعية إذ أن هناك من بين الحكومات من يمتنع عن تسديد التزاماته المالية بالكامل والحال أنه ليس من بينها من لا يبدي على الأقل رضاه عن حصيلة النتائج التي حققتها الأمم المتحدة. وتحاول المنظمة والحالة هذه أن تعمل بأكبر قدر من الفعالية والانتقائية ولكن تظل مع ذلك عرضة لأن يخور عزمها في الأثناء والدوران في حلقة مفرغة.

٢٧ - ومضى يقول إنه يتعين بالتأكيد على الدول التي لم تسدد متأخراتها أن تفعل ذلك دون إبطاء وبدون شرط ولكن يظل يتعين أيضا على بقية الدول الأعضاء والأمانة العامة ذاتها أن تساهم في تنقية الحالة. ولا يمكن للدول الأعضاء أن تستمر في تكليف الأمم المتحدة بمسؤوليات جديدة من دون أن توفر لها القدرات التي تكفل لها وضع هذه المسؤوليات موضع التنفيذ. ولذا، ليس من المعقول المطالبة بإعادة تشكيل الأمانة العامة من دون تمكينها من صلاحية فسخ العقود والتعاقد مع موظفين على أساس الكفاءة وحدها. ذلك أن الممارسة المتمثلة في شطب كل وظيفة يتقاعد صاحبها، والتي أفرطت الأمانة العامة في الماضي في إعمالها، إنما هي ممارسة تنال من مبدأ الامتياز والفعالية الذي ينبغي الاسترشاد به في أعمال المنظمة.

٢٨ - ويتطلب تحسين الحالة المالية للمنظمة حلا سياسيا وسطا يتمثل في الإسراع بتسديد الأنصبة المقررة وإدارة سليمة وعملا يتسم بالفعالية والكفاءة ليس معناه بالضرورة تخفيض النفقات.

٢٩ - وعسى أن يمكن قيام الدولة المساهمة بالقسط الأكبر في الميزانية بتسديد متأخراتها التي طال انتظار تسديدها، من اتخاذ مبادرات من شأنها أن تمكن المنظمة من تدخل من جديد في دورة إيجابية فيما يتعلق بإدارة ميزانيتها وشؤونها المالية.

٣٠ - **الرئيسة**: قالت إن ارتفاع عدد الحاضرين في الجلسة وكثرة الكلمات التي ألقيت فيها يدلان على مدى اهتمام الوفود بهذا البند. وقد قدم الأمين العام والأمين العام المساعد إيضاحات بينة وصادقة بشأن الحالة المالية للمنظمة، ومن المؤمل أن تساعد كلتاهما إلى جانب كلمات المتحدثين الآخرين في توجيه بقية المناقشات التي ستجريها اللجنة نحو وجهة استراتيجية نوعا ما. وهي تقترح على أعضاء اللجنة أن يفكروا في المواضيع التي طرقت حتى الآن وتقترح على اللجنة أن تعاود النظر في هذا البند في مرحلة لاحقة من مداولاتها بعد أن تكون قد سارعت بإجراء مشاورات بشأنه مع المكتب. وقالت إنها إن لم تستمع إلى أي اعتراض، فستعتبر أن اللجنة تريد الموافقة على اقتراحها.

٣١ - وقد تقرر ذلك.

البند ١٢٩ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا

٣٢ - **السيدة ايزاتا** (أنغولا): قالت إن وفدها يعي تماما الصعوبات التي واجهت بعثة المراقبين في سعيها من أجل الوفاء بولايتها، غير أنه، لا شك في أنه سيتم التوصل، بفضل جهود التعاون والجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة، إلى اتفاق أصلب وتفادي أوجه عدم التفاهم من قبيل تلك المشار إليها في تقرير الأمين العام (A/53/1018).

٣٣ - وتحدثت عن الفقرة ٥٧ من الاتفاق الذي وقع بين الأمم المتحدة وأنغولا بشأن حالة عمليات حفظ السلام التي تقيمها المنظمة في أنغولا، فقالت إن الأجهزة المختصة في بلدها تنظر حاليا في الديون المزعومة المشار

إليها في الفقرات من ١٨ إلى ٢٤ من تقرير الأمين العام وأن هذه الأجهزة تنوي أن تقدم في الموعد المناسب مجموعة من المقترحات ستساعد على إيجاد حل يرضي كلا الطرفين.

٣٤ - ومضت تقول إن وفد أنغولا يؤيد دون شرط بعثة مراقبي الأمم المتحدة القادمة في هذا البلد ويأمل أن تبذل البعثة قصاراها للاضطلاع بولايتها وإن كانت هذه الولاية مختلفة جدا عن ولايتي بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا.

٣٥ - **الرئيسة**: قالت إنها إن لم تستمع إلى أي اعتراض، فستعتبر أن اللجنة قد اختتمت نظرها في البند ١٢٩ من جدول الأعمال.

٣٦ - وقد تقرر ذلك.

البند ١٣٠ من جدول الأعمال: تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) (اختتام المناقشة العامة)

٣٧ - **الرئيسة**: قالت إنها إن لم تستمع إلى أي اعتراض، فستعتبر أن اللجنة قد اختتمت نظرها في المناقشة العامة للبند ١٣٠ من جدول الأعمال.

٣٨ - وقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٠.